

لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

اجتماع

الخميس 11 أبريل 2013

من الساعة 15.00 إلى الساعة 18.00

البرلمان الأوروبي، بروكسال

محضر

في إطار الدورة العادية التاسعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي التأمّت ببروكسال، عقدت لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية اجتماعا بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسال يوم الخميس 11 أبريل 2013 برئاسة السيدة سميرة مرعي فريعة، عضو مكتب المجلس الوطني التأسيسي التونسي، مكلفة بالتشريع والعلاقة مع الحكومة ورئاسة الجمهورية.

شارك من بين نواب الرئيسة: السيدة عقيلة حشيشي، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري، في حين تعذر على كلّ من السيدة Mulita MULIC، عضو البرلمان الكرواتي والسيد Sergio SILVESTRIS، عضو البرلمان الأوروبي حضور الاجتماع. وشاركت وفود من البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية لكلّ من الجزائر وألمانيا والدنمارك واليونان واللكسمبورغ والمغرب وموريتانيا وفلسطين والسويد وتونس وتركيا.

وتناول الاجتماع النقاط التالية:

**1. المصادقة على مشروع جدول الأعمال:**

تمّ إقرار مشروع جدول الأعمال.

**2. المصادقة على محضر اجتماع اللجنة المنعقد ببروكسال يوم 24 جانفي 2013:**

تمّت المصادقة على محضر الاجتماع دون تعديل.

### 3. بيان رئيسة اللجنة:

رحبت السيدة سميرة مرعي فريضة بأعضاء اللجنة وشكرتهم على الجهود التي قاموا بها وتعاونهم من أجل ضمان نجاح أشغال اللجنة، كما توجت بالشكر لإدارة البرلمان الأوروبي على تعاونها مع إدارة المجلس الوطني التأسيسي التونسي لحسن تنظيم هذا الاجتماع. وأعلنت أعضاء اللجنة أنها شاركت بصفتها رئيسة لجنة حقوق المرأة في منتدى المجتمع المدني الذي انعقد بمرسيليا من 4 إلى 7 أفريل 2013.

وبينت أنّ المنطقة الأورو-متوسطية تعيش مرحلة تحوّل سياسي واجتماعي مع العديد من الصعوبات الاقتصادية في ضفتي المتوسط، وتواجه المرأة اليوم العديد من التحديات. أولا: ضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكريس مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الدساتير والقوانين لأن مبدأ المساواة يعتبر قيمة ثابتة وحقا أساسيا من حقوق الإنسان.

ثانيا: التصدي للعنف الذي يزداد يوما بعد يوم خاصة مع تنامي ظاهرة التطرف. ثالثا: تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة التي تعتبر الضحية الأولى كلما تأزمت الأوضاع في المنطقة.

لذلك فإنّ مشاركة المرأة في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي ضمان للتنمية والمساواة ونجاح الانتقال الديمقراطي.

وقد اختارت لجنة حقوق المرأة موضوع "دور المرأة في الحوكمة الجديدة" لتركّز على أهمية وجود المرأة في مراكز صنع القرار وفي الحياة السياسية، لكن وللأسف نلاحظ أنّ المرأة اليوم مغيّبة في الحكومات العربية خاصة التي تمرّ بمراحل انتقالية، وتبقى وضعيتها دون الطموحات والآمال المنتظرة في عديد من دول الشمال.

ثم قدمت رئيسة اللجنة حوصلة لأهم المقترحات التي تضمنها مشروع التوصية وتتمثل في ما يلي:

- تطوير مبدأ التناسف الديمقراطي وإدماج مقاربة النوع من طرف كلّ الحكومات، والعمل على بلوغ التناسف في أهمّ مراكز القرار على المستويين الحكومي والبرلماني.

- اعتماد آلية الرئاسة المشتركة بين الرجل والمرأة في المؤسسات الوطنية والمحلية في البلدان الأورو-متوسطية بهدف تقوية الكفاءات القيادية للمرأة في المجال السياسي ولترسيخ مبدأ التناسف.

- تكوين لوبي نسائي أورو-متوسطي على غرار اللوبي الأوروبي للضغط على الاتحاد من أجل المتوسط وهياكله وحكومات البلدان الأعضاء قصد تطوير أوضاع المرأة.

- إحداث مرصد أورو-متوسطي للتناسف بين المرأة والرجل لجمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس في جميع المستويات.

- محاربة العنف ضد المرأة عبر سنّ قوانين وضمنان تطبيقها، وتعزيز برامج التوعية والإعلام والتثقيف ضدّ العنف وجميع أشكال التمييز ضدّ المرأة بما يكفل حرمة المرأة الجسدية والنفسية.

#### 4. مناقشة مشاريع التعديلات المقترحة على مشروع التوصية والمصادقة عليها:

بيّنت السيدة سميرة مرعي فريضة أنه نظرا لكثرة التعديلات المقترحة على مشروع التوصية والتي بلغت 32 تعديلا (صادرة عن كلّ من الجزائر، وتونس، والبرلمان الأوروبي، وكرواتيا، وتركيا)، أعدت وثيقة تتضمن مشاريع تعديلات توافقية باللغة الفرنسية تمّ توزيعها في بداية هذا الاجتماع لتسهيل مناقشتها والمصادقة عليها.

وقد لقيت هذه الوثيقة استحسان أعضاء اللجنة، إلا أنهم عبروا عن أسفهم لعدم إرسالها إليهم في متسع من الوقت وباللغات الثلاثة.

وبعد مناقشة مقترحات التعديلات صادق أعضاء اللجنة على مشروع التوصية بالإجماع. وقبل نهاية الاجتماع اقترحت ممثلة البرلمان اليوناني مشروع بيان للتضامن مع المرأة اليونانية التي انتهكت حقوقها في الشغل والأمومة والتقاعد والحياة الكريمة بسبب الأزمة الحالية في اليونان.

ورغم تعبير أعضاء اللجنة عن تعاطفهم مع المرأة اليونانية وما تعانيه من انتهاكات لحقوقها، فقد رفض أغلب الأعضاء إصدار بيان خاص بها نظرا لما تعانيه المرأة في عديد البلدان الأخرى من مشاكل وانتهاكات على غرار فلسطين وسوريا وغيرها، واقترحوا استبدال البيان بفقرة تتم إضافتها إلى مشروع التوصية (الفقرة قبل الأخيرة) تنص على ما يلي: "تعرب

اللجنة عن تضامنها مع جميع نساء الدول الأورو- متوسطية، وتدين كل أشكال العنف والاحتلال والقهر والظلم الاجتماعي والاقتصادي".

لكن السيدة Sari Essayah، عضو البرلمان الأوروبي اعترضت عن كلمة "احتلال"، وبعد نقاش طويل بين أعضاء اللجنة، تم الاتفاق على الإبقاء على هذه الفقرة مع تسجيل تحفظ النائبة الأوروبية.

وفي نهاية الاجتماع شكرت السيدة سميرة مرعي فريضة أعضاء اللجنة على النقاش المثمر والثري الذي دار بينهم حول مشروع التوصية التي سيتم تقديمها إلى الجلسة العامة للمصادقة عليها.

واقترحت أن تناقش اللجنة موضوع "المرأة وخلق فرص العمل" خلال الدورة القادمة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.